الفصل الأول
الطريق إلى العولمة ...

نتصور أن ثمة شرطين أساسيين- علي الأقل – للقول بتغيير العالم يتعلقان بعمق التحول في أركان بنيته القائمة:

أولهما : ركن المعرفة / أنماط الانتاج أى الخبرة البشرية في التعامل مع الطبيعة علي مستويي الإدراك والتوظيف حسب منهج ينظم هذه الخبرة ويرسخها وينشرها علي نطاق واسع في المكان، وأجيال متتالية في الزمان علي النحو الذي يحقق الاستفادة الكاملة والمثلي من ممكنات هذه الطبيعة وثرواتها .

وبالطبع فإن هذا المنهج لم يولد مع الإنسان الأول وإنما تطور في مراحل تالية سبقتها ولاشك درجات أدني من الوعي والإدراك بظواهر علمية متناثرة ومتنافرة ربما بدرجات مختلفة من العمق أحدثت تراكما أدي لنمو المنهج العلمي بعد ذلك عبر مراحل شتي وبأقدار مختلفة من النضوج أفرز كل منها نوعا من التكنولوجيا أي من الأدوات والوسائل والعمليات المصاحبة للتعامل مع الطبيعة واستثمار ثرواتها بحسبانها -- أي التكنولوجيا – في شتي مستوياتها هي العملية الحيوية الكبري لهذا المنهج العلمي المنظم في التعامل مع الطبيعة، وأيضا العملية التطبيقية لمجموعة القواعد المعرفية المقننة والتي أمكن استكشافها وحيازتها، ومراكمتها تجسيدا للخبرة البشرية في إدراك الطبيعة وتوظيفها.

وهنا يمكن ترتيب أنماط للإنتاج تتوازى وتتوافق وتتأسس علي التطورات المعرفية الجارية في التاريخ من المعرفة البدائية السحرية التى ساد فى ظلها نمطا انتاج الصيد والرعي واللذان ظلا عاجزين عن

إفراز نظام اجتماعى / اقتصادى مستقر، ومن ثم عن تكوين الدولة نظرا لما تتطلبه ممارساتهما من ديناميكية للكر والفر والترحال والهجرة، وما ترسخه طبيعتهما من حركة إنسانية سيالة تناقض الاستقرار، وروح فردية ترفض التعاضد والتلاصق، وتنفي الحاجة الي التنظيم، وخشونة في الطبع وحدة في المزاج، لا يتوافقان مع قيم التمدين، إلي نموذج المعرفة التقليدية / الصورية الذى ساد فى ظله نمط انتاج الزراعة الذى قام علي حامل المجتمع النهري، الذي يخضع كل فاعلياته لتنظيم الانتاج الزراعي وما يخلقه من أنشطة، ويستلزمه من متطلبات التجانس والتكتل والاستقرار، والتي سمحت برسوخ علاقات وتكوينات اجتماعية أدت لقيام نظام اقتصادى اجتماعي، مهد بدوره لنشوء الدولة بعد مرحلة طويلة في التاريخ البشري، وكلاهما يقع في منطقة أو إطار الرؤية الكلاسيكية للوجود حيث ساد نشاط فكري تقليدي يقوم علي الدين/الوجدان غالبا كمتصل، وإن طفت عليه بعض بؤر نشاط عقلي من حكمة الشرق القديم أو إشراقات الفلسفة اليونانية، وذلك نظرا لما توحي به طبيعة أبنيته الإجتماعية وعلاقاته الإنسانية ومؤسساته السياسية من رؤية وجودية استاتيكية، وإن كانت شفافة تري الذات الفردية وتشعر بها كنقطة في سياق الوجود الأشمل، وكجزء من أجزائه تتماهي فيه ومعه ولا تنفصل عنه، بل تنعكس عليه في ظواهره وايقاعاته وحركات كواكبه ونجومه حسبما تتبلور الروح التقليدية غير الدينية، أو تشعر بالتمايز عنه دونما تعال عليه، أو قدرة علي إعادة صياغته بل فقط حسن ادارته في إطار نموذج الإستخلاف الذى تبلوره الرؤية الدينية للعالم.

وعلى العكس، فإن العلم الحديث قد صاحبه، أي مهد له وعايشه وألهمه، نشاط فكري يقوم في جوهره علي العلم / العقل غالبا كمتصل، ويؤسس لرؤية حديثة تري الذات الفردية في مركز الوجود وتشعر بها مهيمنة علي أشكاله من حولها وتحس فيها القدرة علي إعادة صياغته اجتماعيا وسياسيا، بعد أن زادت معارفها وقدراتها علي التحكم النسبي فى مادته الطبيعية عبر اكتشاف متزايد لقوانينها، وحركة حثيثة وناجحة

نحو فهم منطقها. وبإلهام هذه الرؤية الحديثة للوجود نهض اقتصاد الصناعة علي حامل الطبقة الاجتماعية التي صارت هي راعيته والملهمة لتجلياته، حيث أفرزتها تطوراته التي صعدت بالبرجوازية الي موضع الطبقة المتحكمة في نمط الانتاج الرأسمالي، ودعمتها تناقضاته التي جاءت بالبروليتاريا كطبقة معارضة، بعد أن كانت الطبقة الأرستقراطية قد انحسرت بتضاؤل دورها الذي مارسته بإلهام الاقطاع وكتلته التاريخية، التي قامت علي جماع أفكار عرقية ومعتقدات دينية بأكثر مما نهضت علي فن انتاجي مميز لها. وبغض النظر عن طبيعة العلاقة بين الطبقتين الحداثيتين: البرجوازية والبروليتارية، وما تحقق لها من توازن أو هيمنة في هذا السياق أو ذاك، فإن الطبقة كمفهوم ونسق اجتماعي ووحدة تحليل معرفي، ظلت هي الحامل التاريخي لاقتصاد الصناعة ونمط الانتاج الرأسمالي، الذي أفرز دولته القومية الحديثة في مرحلة صعوده، ثم أفرز بعد ذلك أهم الظواهر المصاحبة لهذه الدولة في مرحلة نضوجه وهيمنته وهي ظاهرة الاستعمار.

وثانيها : هو ركن التنظيم / المؤسسات التي تحتوى وتتمثل هذه المستويات المتدرجة من المعارف وأنماط الانتاج التي تقوم عليها في أبنية قانونية وسياسية تصنع منها نظما تاريخية متعاقبة يبدو كل منها كصياغة استراتيجية كلية لمنظومة شاملة من العناصر الاقتصادية والسياسية والعسكرية تتفاعل معا وتتغذي استرجاعيا علي مخرجات / نتائج تفاعلاتها لتحدد في النظام "التاريخي" مركزا للقيادة التى قد تأخذ شكل الهيمنة الإمبراطورية التقليدية، أو القطبية الحديثة.

وهنا يصوغ الباحث الأمريكي الشهير في الجغرافيا السياسية إدوارد ولارشتاين[1] مفهومه عن "النظم التاريخية" كآلية لفهم وتأمل الخبرات السابقة للنظم التاريخية. وعلي الرغم من أن لكل نظام تاريخي سماته التي ينفرد بها فإنه يصنف هذه النظم التاريخية في ثلاثة أنماط تاريخية علي أساس أسلوب الانتاج والذي يفهمه ولا رشتاين بشكل عام علي أنه "تنظيم الموارد المادية للمجتمع المعني بحيث لا يتوقف هذا التنظيم عند وسائل الانتاج وتقسيم العمل

حسب المفهوم الماركسي، وإنما يتضمن أيضا إتخاذ القرار بشأن حجم الانتاج والاستهلاك والتراكم والاستثمار والتوزيع "أي في الحقيقة "نمط الانتاج" الذي يؤسس للنظم التاريخية الثلاث:

أولا: "النظام الصغير": وهو نظام بدائى يقوم علي نمط تبادل الإنتاج وهو الأصل تاريخيا وهذا النمط يتسم بالتخصص المباشر فالبعض يشتغل بالصيد والبعض يقوم بإلتقاط الثمار وتتم بين الجماعتين مقايضة الإنتاج. والعوامل التي تتحكم في هذا النمط هي أعمار المنتجين وجنسهم من حيث الذكورة والأنوثة. ويلاحظ أن هذه النظم الصغيرة كانت تتألف بالضرورة من العائلات الكبيرة الحجم أو جماعات مؤلفة من الأقارب وهي بطبيعتها جماعات محلية جغرافيا وتعيش لبضعه أجيال معدودة ثم تندثر ولقد كان هناك عدد لا محدود منها ولم يبق أى منها للآن لأن جميعها تم احتواؤها من قبل أنظمة عالمية أكبر .

ومن منظور تاريخي يتضح أن الكيانات الإنتاجية الصغيرة والهشة ابتلعت في عباءة الإمبراطوريات الاقتصادية الكبري عبر ثلاثة أنماط أساسية من التحول يذكرها الباحثان بيتر تيلور، وكولن فلنت علي النحو التالي[٢].

النمط الأول: هو الذى يقع نتيجة لعوامل خارجية عن طريق "الدمج" فمع إتساع نفوذ الإمبراطوريات الكبري وإزدياده فإنها تبتلع في الطريق النظم الأصغر حجما وهذا هو ما وقع للشعوب المغلوبه علي أمرها إذ عمل الغزاة أو المستعمرون علي إعادة تنظيم انتاجية هذه الشعوب المقهورة بحيث يصبح هذا الإنتاج ترسا في العجلة الكبرى لإنتاج القوي الغازية.

أما نمط التحول الثانى: فيطلق عليه "النمط المتوقف" الذي يتأتي نتيجة لوجود مركزين للإنتاج في رقعه جغرافية واحدة ويسيران في انتاجهما علي الوتيرة نفسها وينهار النظام فيولد نظام جديد لهما. والمثل التقليدي لهذا النمط من التحول ما شهدته الصين بمراكزها التي إندمجت في وحدات إنتاجية أكبر ثم انتكست في أوقات الفوضي والاضطراب السياسي التي يشار إليها باسم عصور الظلام التي كانت أوربا مثالا نموذجيا لها فيما بين إنهيار الإمبراطورية الرومانية وقيام نظام الإقطاع.

وأما النمط الثالث فهو "الاستمرارية" أو نمط التحول الداخلي حيث يتحول نمط انتاج إلي نمط انتاج مغاير كعملية داخلية دون مؤثرات خارجية ومن خلال تطورات تسمح له بالاستمرارية والنماء. وعلي رغم ما يلتصق بذهن الناس عن وجود ثقافات أو حضارات تتجاوز عامل الزمان فإن الأنماط الانتاجية تتصف بالديناميكية والتحول الدائب . وهذه التحولات تأخذ نوعين أساسيين هما المسار الخطي، والمسار الدائري، حيث موت إمبراطوريات العالم الكبري عبر التاريخ بالمسار الدائرى من مولد ونمو ثم سقوط أي: من نظم صغيرة إلي بيروقراطيات عسكرية إنتهي بها المطاف إلي الإنحلال والسقوط . وهكذا سارت النظم التاريخية من النظام الصغير القائم علي نمطي إنتاج الصيد والرعي، إلي النظام عبر الإقليمي "الإمبراطورى" القائم علي نمط إنتاج الزراعة.

ثانيا: النظام عبر الإقليمى: وهو نظام العصر القديم / الوسيط بمعيار الزمن، أو النظام الإمبراطوري بمعيار التكوين السياسي / الاجتماعي، ولكننا نفضل تسمية "النظام عبر الإقليمي" للمفكر الأرجنتيني "إنريك داسل[٣] لأنها تنطلق من معيار جغرافي / إستراتيجي يرتبط بدرجة نضوج الوعي بعالمية كوكبنا الأرضي.

ولقد قام هذا النظام "عبر الإقليمي" علي أرضية نمط إنتاج الزراعة والذي قام بدوره علي حامل المجتمع النهري المنظم والذي يخضع كل فاعلياته ويقيم العلاقات بين أجزائه حسب مقومات نمو الإنتاج الزراعي وما يستلزمه من متطلبات الإستقرار والتكتل والتجانس النسبي التي مكنت من قيام ورسوخ علاقات وتكوينات إجتماعية سمحت بقيام نظام إقتصادي / إجتماعي ومن السيطرة المتزايدة علي حركة المجتمع الأمر الذي مكن بعد ذلك لقيام الدولة – الإمبراطورية أحيانا – ولتسهيل قيام النظام عبر الإقليمي المستقر نوعا ما بين الإمبراطوريات العالمية التي نمت واستفحل أمرها نتيجة لوجود وتوزيع فائض الانتاج. "ولقد ظهرت هذه الإمبراطوريات في أشكال مختلفة عبر التاريخ وهي جميعا تشترك في النمط نفسه من الانتاج المؤلف من المنتجين الزراعيين الذين يملكون تكنولوجيا متقدمة بما يكفي لتضمن انتاجا فائضا

يفوق الاستهلاك المحلي. وهذا الفائض يسمح بإقامة صناعات متخصصة لا زراعية يضطلع بها الحرفيون ويشرف عليها رجال الإدارة والحكم، وهؤلاء الأخيرون هم الذين يكونون طبقة الحكام من بيروقراطيين وجند وما من شك في أن فائض الإنتاج هو الذي يخلق الفروق المادية وعدم المساواة بين أفراد المجتمع وهو أمر لا نجده في النظم الصغيرة حيث كانت عملية إعادة توزيع فائض الانتاج سمة أساسية للكيانات السياسية المركزية الكبري عبر التاريخ كما كانت الحال في الإمبراطورية الرومانية أو للبني المجزأة مثل أوربا الإقطاعية. وعلي الرغم من الفروق السياسية بين النظامين الروماني والإقطاعي فإن ولارشتاين يري أن مختلف الحضارات منذ العصر البرونزي حتي الماضي القريب تقوم علي أساس مادى[٤].

ويمثل النظام "عبر الإقليمي" درجة من الوعى العالمى تقع فى المرتبة الوسطي **بين** مرتبة المحلية الشديدة التي كان قد صنعها النظام الصغير بتعبير ولارشتاين والذى قام في الجوهر علي إقتصادى الصيد والرعي المحدودين والمتقادمين في الزمن واللذين عجزا عن توفير البنية الاجتماعية الاقتصادية المستقرة لا لنظام عالمي واسع، ولا حتي لنظام إقليمي كبير، و**بين** مرتبة العالمية التي نضجت في التاريخ الحديث بعد ذلك علي أساس من العلم الحديث والاقتصاد العالمي الواسع علي النحو الذي صار يمثله ذلك المصطلح / المفهوم من دلالة ويجسده من أبنية وتفاعلات ويطرحه من رموز وخطابات فكرية، وهو النظام الذي كان بحاجة إلي ثورة معرفية جديدة ظل في انتظارها حتي القرن السادس عشر علي الأقل.

وهنا يمكن الإدعاء بأن ما شهده التاريخ الإنساني قبل هذا القرن رغم تعددية الحضارات وصراع الإمبراطوريات الكبرى وهيمناتها لم يتجاوز أبنية وآليات عمل النظام عبر الإقليمي والذي يستقر علي نوع من التوازن بين الفاعلين الكبار المترامين في أركان العالم والمنعزلين في أقاليمه المختلفة بحيث تدور أهم التفاعلات وأكثرها كثافة داخل كل إقليم بمفرده حيث يبدو الإقليم الواسع هنا وكأنه الفضاء العام للنظام كله، بينما تبقي التفاعلات فيما بين هذه الأقاليم أقل أهمية علي المدى الطويل وفي الحالة الطبيعية ولا يحدث لها أن تتكثف

وتزداد أهمية اللهم سوى في تلك اللحظات الدرامية والإستثنائية في تاريخ العالم عندما يكون بصدد عملية تحولية كبري بإلهام عقيدة دينية أو صعود إمبراطوري غير مسبوق يتم خلالها كسر وجود النظام الإقليمي وإخضاع مركزه وأطرافه معا لسيطرة الإقليم الصاعد أو الإمبراطورية النازعة إلي الهيمنة، وهي لحظات تبقي نادرة في التاريخ سواء قبل الميلادي أو ما بعده حتي بداية العصر الحديث إذ ربما لم تتكرر سوي مرات قليلة: مثلا عند الإكتساح الفارسي لمصر أو لليونان، ثم إكتساح الإمبراطورية المقدونية علي يد الإسكندر الأكبر للشمال الإفريقي ومصر وفارس ثم إكتساح روما لهذا الفضاء المنتمي للعالم المتوسطي القديم كله. وبعد ذلك صعود الخلافة العربية الإسلامية بإلهام العقيدة الإسلامية التوحيدية وهيمنتها علي أغلب الإمتداد الإمبراطوري الروماني في العالم القديم بعد إندحار روما الغربية وإسلام فارس وفي سياق الصراع مع الإمبراطورية الرومانية الشرقية وبيزنطه في قلبها حول المسيحية حتي كان سقوط بيزنطه أمام السلطنة العثمانية في بداية موجة الهيمنة الثانية للإسلام والتي استمرت حتى نهاية القرن السابع عشر وإن ظلت تتعرض للتآكل علي نحو تدريجي أدي بها إلي السقوط مع رسوخ أبنية العصر الحديث لأنها الأمبراطورية الإشكالية في الحقيقة إذ إستمرت هيمنتها السياسية والعسكرية في القرنين السادس والسابع عشر من رغم البنية التقليدية التي كانت تقوم عليها في العلم والتنظيم ولذا فقد كان محتما سقوطها في النهاية سقوطا دراميا مع الحرب العالمية الأولي بعد رحلة طويلة من الركود والتراجع حملت فيها لقب "رجل أوربا المريض" وأغلب الظن أن المرض كان في القلب، أي في النموذج المعرفي الذي قامت عليه.

بل وحتي في كل هذه اللحظات التحولية الدرامية ظلت الصين بحضارتها العريقة، والهند في إمتدادها الشاسع في شبه استقلال لم تنل منه إلا إحتلالات محدودة لبعض مناطقهما القريبة من العالم القديم من قبل القوة المغولية في هجومها الكاسح السريع والمؤقت، وإسلام بعض رعاياهما في هذه المناطق القريبة بعد حملات إسلامية قليلة علي تخومهما وبعض التبادلات التجارية العربية الإسلامية معهما والتي كانت تمثل محورا مهما من محاور عملية

التثاقف بين الحضارات في العالمين القديم والوسيط الأمر الذي أوجد حضورا إسلاميا بهما، وخاصة بالهند، ولكن دون الإدعاء بهيمنة المسلمين عليهما.

ويبقي السؤال المهم حول أوربا إجمالا وكيف كانت في هذه الفترة التي يطلق عليها في سياق التاريخ الأوربي – أو ثلاثة أرباعها علي الأقل – العصور الوسطي المظلمة؟

ويجيبنا بيتر تيلور، وكولن فلنت علي نحو مستفيض(٥): لقد كانت أوربا حتي سنة ١٥٠٠م تعيش في حالة من التجانس الثقافي ولكنها منقسمة سياسيا، فهي تحت إمرة البابوية الرومانية كانت تؤلف حضارة أوربية مسيحية إلا أن سلطة الكنيسة الدنيوية كانت محدودة ولذا فأوربا آنذاك كانت تشكل إمبراطورية إسمية تطالب بميراث الإمبراطورية الرومانية المقدسة بزعامة المانيا، ولكن نفوذ هذه الإمبراطورية لم يشمل سوي جزء بسيط من القارة الأوربية، وحتي في هذا الجزء البسيط كانت سلطتها مطوقة ومحدودة فلقد كانت أوربا خليطا معقدا من الكيانات التراكبية والأقاليم الواقعة تنتظم عبرها السلطة الحكومية.

ومن الوجهة الجغرافية شهدت هذه التركيبة المعقدة مجموعة منوعة من النظم والمقاييس فهناك أولا: التطلعات العالمية البابوية والإمبراطورية الرومانية المقدسة التي وإن كانت قد فشلت في إقامة إمبراطورية مركزية الحكم إلا أنها ساعدت علي الحفاظ علي وجود عالم سياسي أوربي مميز. وهناك ثانيا وفي الاتجاه النقيض ذلك النزوع المفرط في المحلية والمتمثل في وجود العشرات من السلطات السياسية الصغيرة المتناثرة في أرجاء أوربا من طبقات للفرسان ومن مدن مستقلة ناشئة، ومن أسقفيات ودوقيات وهي جميعا كانت تتمتع بدرجة من الاستقلالية في تصريف أمورها. وهناك ثالثا روابط وإن كانت مخلخلة تصل النظم المحلية بالمؤسستين العالميتين: الإمبراطورية والبابوية وذلك من خلال التراث والتقاليد الإقطاعية السائدة في العصور الوسطي. وعلي هذا فإن وصف أوضاع أوربا في تلك الأوقات بالأوضاع المركبة لا يؤدي المعني كاملا فالمسألة كانت أكثر تعقيدا من ذلك إذ قدر عدد الوحدات السياسية المستقلة في أوربا في تلك الفترة بما يزيد علي ١٥٠٠ وحدة. إذن كيف خرج من هذا الوضع المعقد عالم الدول الإقليمية؟

بالتأكيد ليس علينا أن نفترض أنه كان من المحتم أن تتركز السلطة في النهاية في نطاق جغرافي مفرد ما بين المحلية والعالمية. فلقد افترض "تيلي" وجود خمسة بدائل أمام أوربا سنة ١٥٠٠م : إحتمالان في مصلحة المحلية إما في شكل نظم إقطاعية مفككة أو شبكة من المدن التجارية الجديدة المفككة أيضا. ثم إحتمالان لمصلحة العالمية إما في شكل إتحاد كهنوتي "ثيوقراطي" أو إمبراطورية سياسية مركزية الحكم. وأخيرا احتمال قيام نمط من الدول "متوسطة الحجم". وإذا نظرنا إلي الوضع الأوربي نظرة مدققة سنة ١٥٠٠م فسوف نري أن الإحتمال الأخير كان أكثر البدائل توافقا مع التحولات الاقتصادية الحادثة عند ظهور النظام الرأسمالي ومع الثورة العسكرية التي غيرت طبيعة الحروب في تلك الفترة.

وفي هذا السياق التاريخي الطويل كانت هناك هيمنات متتابعة أحادية أو ثنائية أو ثلاثية أو ربما أكثر:

- فحضارات شرقية إمبراطورية ثلاث أساسية مثلت مراكز أو أقطاب هذا النظام عبر الإقليمي في التاريخ قبل الميلادى وهي مصر الفرعونية وفارس والصين في الشرق الأقصي.
- وفي القرون السبع الميلادية الأولي تشكلت ثنائية إمبراطورية بين الصين المستمرة في الهيمنة علي الشرق الأقصي، والإمبراطورية الرومانية الصاعدة في الغرب حول المسيحية ثم المسيحية الشرقية في القسطنطينية، مع وجود أقل لفارس التي أسلمت بنهاية هذه الفترة.
- وفي القرون الثماني التالية وحتي نهاية القرن الخامس عشر كان هناك ما يشبه مثلث حضاري إكتملت أضلاعه عبر هذه الفترة نفسها وفي أوقات متتالية وليست متزامنة. فالصين كانت لا تزال مستمرة في الشرق الأقصي تكمل مسيرتها الطويلة شبه المستقلة، أما الخلافة العربية الإسلامية فقد كانت الفارس الأساسي واللاعب الأكبر في هذه المرحلة عبر عدة مراكز متتالية بدأت في الحجاز لفترة قصيرة جدا، وانتقلت سريعا إلي دمشق لنحو المائة عام، ثم إلي بغداد في أقصي إمتداد لها وأعلي مراحل هيمنتها لنحو خمسة قرون، ثم إلي القاهرة بعد سقوط بغداد ولنحو ثلاثة قرون

أخري اضطلعت فيها مصر بدور الركن في الحضارة العربية ضد الحملات الصليبية المتتالية، ثم الهجمات التترية المتوحشة والعاصفة وذلك في عهدين متتاليين هما الأيوبي ثم المملوكي قبل أن تسلم الراية إلي القوة التركية الصاعدة في العالم الإسلامي. وكان الفاعل الثالث هو القوة – يصعب وصفه بالحضارة – المغولية في آسيا الوسطي فهي قوة رعوية في الأساس تقوم في بنائها علي نوع من الاقطاع العسكري حيث المهارة القتالية الفائقة والقدرة علي تنظيم المقاتلين وقيادتهم هي مرتكزات الترقي وأسس حيازة المكانة وحيث المجتمع المغولي نفسه مجتمع عسكري يعيش علي اقتصاد الغزو وممارسة القتال كرا وفرا هو الوسيلة الأهم – إن لم تكن الوحيدة – لإكتساب العيش. ولقد شهدت القوة المغولية نموا سريعا في القرن الثاني عشر الميلادي مكنتها في القرن التالي من إجتياح أجزاء عديدة في العالم العربي الإسلامي بعد أن كانت قد سيطرت علي آسيا الوسطي، وكانت نقطة الذروة في صعود هذه القوة الرعوية هي منتصف القرن الثالث عشر حينما أسقطت الخلافة في بغداد قبل أن تتحطم موجتها العاتية علي صخرة مصر المملوكية. وإذا كان لهذه القوة المغولية من أثر مستمر فهو نقلها للإسلام إلي تخوم الصين، وإلي شبه القارة الهندية وحواف روسيا بعد أن كان المغول أنفسهم قد إعتنقوا الإسلام بعد هزيمتهم في مصر فأخذوه معهم بعد ذلك إلي كل مكان ذهبوا إليه وخاصة الهند.

واذا كانت السمة الأولي الواضحة لهذا النظام التاريخى عبر الإقليمى هي اللاتمركز علي صعيد نقطة الإنطلاق الجغرافي إذ اتسم بحركية أقطابه ولم يعرف ظاهرة المركز الواحد المستقر أو التمركز الشديد، فان السمة الأخرى المهمة والتى ترتبت عليها فهى اللامركزية الفكرية التى ميزت طريقته في التعبير عن حضوره، ونزوعه إلي تأكيد شرعياته، ولذا فقد تعددت مراكزه الفكرية وشهدت حركية ملموسة في جغرافية العالم القديم حيث تقاسم النفوذ جميع هذه المراكز الفكرية / الفلسفية / الدينية فتوازت أحيانا وتعاقبت كثيرا، أثرت وتأثرت بحركية الجغرافيا السياسية، وصعدت وتدهورت مع حركة أقطابها الإستيراتيجيين، ولكن دونما "تمركز" أو إدعاء بالمركزية الشديدة اللهم سوى الإمبراطورية الرومانية ــ كمثال ــ التى تسعفنا بنموذج أولى لخطاب

شرعية ينزع إلي تسويد نموذجها السياسي وجعله مقبولا أو علي الأقل ممكنا لنحو أربعة قرون تقريبا، وهو الخطاب الذي راوح بين مقولتي: القانون الروماني ذات الطابع التبشيري الذي جسد رغم جوهره الذي يعود إلي قانون حمورابي أنضج صور العدالة السياسية آنذاك وحينما كانت روما آخذة في الامتداد والتوسع، والسلام الروماني الذي جسد، وبعد أن صارت روما إمبراطورية كبري، إيديولوجيا تبريريه واضحة للهيمنة علي العالم القديم المتوسطي بدعوي فرض السلام على ربوعة.

فقد كانت هناك مثلا حكمة الشرق القديم في مصر وبابل ملهمة لتكويناتهما السياسية ومبررة لهما علي نحو بعيد فقد كان هناك إله معبود لصعيد مصر، وكذا لدلتاها وقد إستلزم التوحيد السياسي التوحيد الديني ومن هنا كانت السيادة الدينية لعبادة آمون رع، ثم لتوحيدية إخناتون التي لم تلبث إلا قليلا، ومع إنهيارها كان التدهور السياسي. والمهم هنا أن تكوين مصر السياسي قد نهض في أحد أبعاده وتأثر بالبعد الديني الذي أنبني علي أساس مكونات دينية أو أسطورية بالأساس، وأحكام أخلاقية وسلوكيات دنيوية ومعرفة محدودة سحرية أو بالأكثر تقليدية. ولقد كانت هذه المكونات جميعها مبررة للوجود السياسي لمصر، وكذلك لدورها في النظام عبر الإقليمي.

وكانت هناك المدرسة الفلسفية اليونانية في أثينا حول الفلاسفة الكبار من طاليس حتي أرسطو حيث امتدت إنشغالاتهم من الوجود إلي الطبيعة إلي المعرفة في مرحلة من أخصب مراحل الإبداع الفلسفي في التاريخ الإنساني إستلهمت بعض مقومات حكمه الشرق القديم، وألهمت هذا الشرق نفسه عندما صار عربيا إسلاميا. وكان في موازاة ذلك حكمة الصين حول كونفوشيوس، وفارس حول مازدا وزرادشت، وبعدهما بقليل كانت هناك المدرسة السكندرية حول أفلوطين الذي قام بعملية توفيق تاريخية وفكرية مهمة بين الفلسفة اليونانية والإيمان المسيحي تشبه كثيرا ما قام به بعد ذلك الفيلسوف العربي ابن رشد من توفيق بين الفلسفة اليونانية نفسها وبين العقيدة الإسلامية فى مرحلة الانفتاح الثقافى العربى بعد إنشاء دار الحكمة فى عهد الخليفة المأمون العباسى ونمو حركة الترجمة التى أطلقتها وكان للنصارى الدور الكبير فيها

لاجادتهم اللغات السريانية واليونانية بجانب العربية التى قاموا بترجمة الكثير من عيون التراث اليونانى اليها. وكذلك فى ظل انتعاش حركة الفتوح العسكرية إبان الصعود الحضارى العربى الكبير حيث كانوا يتولون العديد من المناصب السياسية والعسكرية، وطالما أبلوا فيها بلاءا حسنا.

وبرغم اشتعالا الحروب الصليبية بين العرب المسلمين من ناحية وأوربا المسيحية من ناحية أخرى فيما بين القرنين الحادى والثالث عشر، فان القطيعة أو العداء لم يسودا الموقف تماما على النحو الرائج حيث كانت هناك تأثيرات حضارية تلقائية بينهما سواء قبل هذه الحروب وعندما كان المسلمون فى موقف السيطرة، أو حتى بعدها، من ذلك مثلا ان الفنانين والصناع المسيحيين ساهموا في تشييد المباني الدينية في المراحل الأولى من حضارة الاسلام. ومنها أيضا إنتشار الأحذية ذات النعل الفليني كما كانت معروفة في الحضارة الرومانية في اسبانيا، الى العالم الاسلامي. وكان هناك في الاتجاه المعاكس، أيضا من خلال اسبانيا، إنتشار تقنيات للري مثل الناعور في الغرب المسيحي، وآلات الحسبة المأخوذة عن الصينيين. كما كان من بين أهم ما أخذه الغرب عن الحضارة الاسلامية استعمال الورق، الذي بدأت صناعته في بغداد قبل نهاية القرن الثامن وكان يصدر منه الى أنحاء أوروبا، اضافة الى تطوير علوم الحضارات القديمة على يد مفكرين وباحثين مثل الكندي وابن سينا والبيروني وانتشارها الى انحاء الحضارة الاسلامية، ثم لاحقا الى الغرب المسيحي. وتماشت مع كل هذا العلاقات التجارية التي شهدت نموا متزايدا بمرور الزمن، خصوصا مع بعض "المدن الدول" الايطالية مثل أمالفي والبندقية في القرنين العاشر والحادي عشر(٦).

ومع القرن الحادي عشر، وانقسام الإسلام الى سلالات حاكمة سنية وشيعية ووفود السلجوقيين الأتراك على المنطقة، اضافة الى بداية الحملات الصليبية دخلت عناصر جديدة على الصورة، وبعد أن كان العرب المسلمون هم سادة الموقف الذين يحددون وتيرة التفاعل بين الطرفين، واتجاهاتها بدأ الميزان فى الإعتدال وأخذ يتجه الى التكافؤ فى الفترة الممتدة بين القرنين الحادى والخامس عشر وان مال أحيانا وبشكل نسبى الى طرف منهما، وأحيانا أخرى

الى الطرف الآخر. فبين عامى ١٠٥٠ و١٣٠٠ نجد مجيء وذهاب السيطرة المسيحية على سورية وفلسطين، واستعادة صقلية وغالبية اسبانيا والبرتغال. وكان التطور الأهم هو الحلول التدريجي للسيطرة التجارية المسيحية في حوض المتوسط محل السيطرة الاسلامية-اليهودية-الاغريقية. وجاء الارتباط بين تجارة المتوسط والتجارة البحرية لشمال أوروبا، وما كان للأخيرة من تقدم مالي وعلى صعيد البنية التحتية، ليؤدي الى الرأسمالية التجارية الأوروبية التي توصلت لاحقا الى السيطرة على العالم(٧).

هذا النظام عبر الإقليمى يمكن نسبته الى مفهوم الذكاء التاريخى "الدائرى" الذى ساد المرحلة السابقة على لحظة انبثاق الحداثة كمشروع تاريخي مركب وشامل أحدث تغيرا حاسما فيما يتعلق بمفردات البيئة التاريخية، وفي طبيعة الإرادات الفاعلة فيها حيث تمحورت مفردات البيئة التاريخية حول الفرد الحاكم، أو الأسرة / البيت الحاكم، أو الفكرة الملهمة الحاشدة وخاصة الدين، فكان لهذا الثلاثي بالأساس القدرة الفائقة على صناعة العالم السياسي. فهذا الحاكم يوحد القطرين فتنشأ وطنية مصر التاريخية، وذاك يبنى الأهرامات فتترسخ على أرضها حضارة شامخة لا تزال تكافح الزمن "التاريخ" ثم يأتي حاكم آخر تعوزه الرؤية، أو تنقصه الإرادة فإذا بمصر تحت أقدام قبائل من الرعاة الشرقيين "الهكسوس" وهكذا.

وعلى صعيد الأسر أو البيوت الحاكمة نجد فارقا هائلا بين الأسرة الفرعونية الثامنة عشرة أسرة أحمس وتحتمس التي حررت مصر من الهكسوس وأعادت صياغة نظريات الأمن والاستراتيجية القديمة في مصر، والتي لا يزال بعضها إلى الآن يتسم بالجده والعمق، وبين الأسر من السادسة والعشرين وحتى الثلاثين حيث حكم النوبيون، والليبيون إن ضمنا، أو صراحة وسمعنا أسماء بعنخى، وششنق ملوكا لمصر بعد تحتمس الثالث ورمسيس الثانى، قبل أن يتكرس احتلالها فارسيا ثم يونانيا مع سقوط الدولة الفرعونية الحديثة / العظيمة. بل نجد هذا التباين داخل الأسرة الواحدة والممتدة فشتان مثلا بين الأسرة الأموية في بدايتها وفي نهايتها، والعصر العباسي الأولى حيث سطوة أبي العباس، وامتداد الرشيد، وانفتاح المأمون، ثم الثاني حيث لا

شئ سوى الضعف والتمزق وسيطرة السلطة الرعوية شبة الاقطاعية على المجتمع العربى.

وعلى صعيد الفكرة كانت هناك فكرة السمو لعرق ما، أو التفوق لجماعة ما ملهمة للاسكندر في تشكيل إمبراطوريته، كما كانت فكرة الدين قادرة على تعبئة أقوام وحشدها معا، وأيضا على تمزيق جماعة واحدة بين فرق وشيع، فقد تعذبت روما بالمسيحية ودخلت في صدام مع كل مستعمراتها المسيحية قبل أن تؤمن بها. بل يذهب الأستاذ "بابية" أستاذ علم الاجتماع فى جامعة السربون الى أن السبب الرئيسى بل السبب الوحيد الذى جعل الامبراطور قسطنطين يتخذ المسيحية دينا رسميا انما هو "ما رآه فيها من التعصب الذى لا يوجد فى غيرها من الأديان التى كانت منتشرة اذ ذاك فى روما، والذى سيربط الامبراطورية برباط من حديد فيكون ذلك مقاوما لعوامل التفكك التى تسرى فى شرايين الامبراطورية مترامية الأطراف"[٨]، بينما اجتمعت قبائل العرب على ما كان بينها من ثارات حول الإسلام، وما هي إلا سنوات قلائل حتى تحول بدو العرب إلى فاتحين متحضرين اصحاب رسالة خرجوا لينشروها في العالمين.

هذا بالنسبة لمفردات البيئة التاريخية، أما طبيعة الإرادات الفاعلة فيها فقد اتسمت بالتغير الشديد على النحو الذي ذكرناه في هذه المرحلة فالفاعلون في حالة تبدل سريع بين قوة وضعف لأنهم يفعلون باعتبارهم أفرادا، أو أسرا، أو حتى أفكارا ولذا فهم ينزلون إرادتهم على التاريخ بشكل مباشر يؤثر سريعا، وينتهي أثره سريعا أيضا دون قدرة على صياغة أبنية تاريخية يمارسون فعلهم من داخلها وتكون قادرة على الاحتفاظ بمقومات هذا الفعل إلى مدى طويل وعلى نحو مؤثر، وبالأخص فعل الهيمنة أوالتقدم إلا بقدر محدود وآجال قصيرة محكومة بالعمر البشرى.

ثالثا: النظام العالم الحديث: علي العكس من النظام التاريخى "عبر الإقليمي" والذى تأسس علـــي الرؤيـــة الكلاسيكية للوجود وفي قلبها النموذج المعرفي التقليدى الصانع لنمط الانتـــاج الزراعي، قام النظام العالمي الواسع للحداثة بإلهام الرؤية الحديثة للوجـــود أو الروح الحديثة والتي ترى الذات الإنسانية في مركز هذا الوجود وتشعر بـــها مهيمنة عليه حيث القدرة علي إعادة صياغة أشكاله الإجتماعية والسياسية بعد أن زادت معارفها ومن ثم قدراتها علي التحكم النسبي في مادته الطبيعية عبر إكتشاف متزايد لقوانينها وحركة حثيثة نحو فهم منطقها وخبرة متراكمة فـــي تقنين هذا المنطق وصياغته ونشره بصورة واسعة في كوكبنا الأرضي، ثـــم بصورة متزايدة في الأجيال المتتابعة وبالذات في تاريخنا البشرى الحديـــث، الذي نال صفته الأخيرة تلك بهذه الرؤية الحديثة للوجود، أو ما يسمي بالروح الحديثة التى ارتبطت بعوامل كثيرة أهمها ثلاث أساسية :

الأول منها هو حركة الكشوف الجغرافية بما مثلته من تكسير حـــاد وعميـــق لصورة الغرب الذهنية التقليدية عن العالم القديم بحدوده المألوفة والتـــي ساهمت بجدية في إنطلاقه نحو العصر الحديث لسبب مباشـــر وهـــو أن هذه العصور الحديثة قد إرتبطت شكلا وظاهرا بالعالم الجديد المكتشـــف بفعل هذه الحركة والذي أفرز ولا يـــزال حيويـــة الغـــرب المعـــاصر "الولايات المتحدة الأمريكية". ولسبب آخر هو الأعمق جوهره أن العقـــل الغربي إذ شهد تحطم الجغرافيا العالمية أمامه وبإيقاع خطواته هو نفسه، قد شعر بقدرته علي تحطيم أو تكسير التاريخ بكل أبنيته وتقاليده ورموزه وإلهاماته، وإعادة بنائه بشكل مغاير. ذلك أن الإندفاع الغربـــي المقتحـــم لهذا العالم الجديد قد ولد في العقل الغربي درجة أعمق من الثقـــة، وروح الإكتشاف والمبادرة لدرجة المغامرة أحيانا: إكتشاف الأفكار، والمعارف، والتجارب المبشرة والنقيضة لكل ماهو منثور من تجارب مجتمعيه فـــي ثنايا التاريخ الذي تم تحطيم صورته الغامضة مع تحطم أستار الجغرافيـــا العالمية التي شهدت قصصه وأساطيره ورواياتـــه وســـردياته الكـــبري والصغري، ومن ثم تنامي قدرته – أى الغرب – علـــي الخـــوض فـــي دوربها بكل الثقة ومنتهي الجرأة، خروجا من تاريخه الوســـيط الـــذي ارتبط بتركيبة إجتماعية وسياسية وإقتصادية تقوم علي نوع من "الإقطاع

المقدس" شاركت فيه السلطة السياسية المستبدة "الإمبراطورية" والكنيسة الكاثوليكية "البابوية" بإدعاء الحق الإلهي المقدس في حكم الشعوب.

وفي هذا السياق الأوربى حدثت النقلة المهمة بعد سنة ١٥٠٠م في علاقة الإنسان بالأرض، والأرض بالسلطة والسلطة بالدولة . لقد كانت العلاقة بين السيد الإقطاعي ورعاياه – حسب جان جوتمان[٩] علاقة شخصية تقوم علي الحماية والخدمة، ولم تكن ترتكز علي الأراضي. علي أنه عندما اقترنت الأراضي بالسيادة أصبح هناك أساس قانوني لنظام الدولة الحديثة وقد حدث هذا خلال القرن التالي "السادس عشر" وتوج هذا التحول بمعاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨م والتي عادة ما تفسر بأنها ميلاد القانون الدولي الحديث والدولة القومية الحديثة. وكانت النتيجة أن برزت إلي الوجود خريطة أوربية مقسمة إلي قرابة الثلاثمائة من الكيانات ذات السيادة علي أراضيها وقد مثل ذلك الأساس الأقليمي الأول لمنظومة العلاقات بين الدول الحديثة أو أول خريطة سياسية للعالم الحديث.

والثاني هو ظاهرة العلم الحديث حيث ساهم أيضا في قدرة الغرب علي نقد تاريخه الوسيط بالذات وتكسير تركيبته الإقطاعية إمتلاكه المتنامي لناصية العلم الطبيعي في منهاجيته التجريبية والذي يصوغ، ربما وحده، أيديولوجيا "عالمة" تجسد نمطا من النشاط الفكري المستقل والمتمايز عن تلك الأنشطة الفكرية التي تلهمها الأديان والفلسفات الكبري المتراكمة في التاريخ والتي تبقي مهما راوحت بين يمين ويسار، ومقدس ودنيوي، نمط من النشاط يركز علي التيار الشعورى الباطني للإنسان يخاطب حياته الروحية، وعلي الأكثر علاقاته بالبشر الآخرين في مجتمعه أو المجتمعات الأخري، وبالأحري، بالفضاء السياسي، وذلك بعكس العلم الطبيعي التجريبي الحديث وخاصة في تطوراته اللاحقة علي شكية ديكارت وتجريبية بيكون والتي قامت بالأساس علي عناق بين الرياضيات والفيزياء وأنتجت في النهاية عبر إشتقاقها لمعادلات منضبطة وقوانين دقيقة نسق معرفي كامل يبحث في الوسائل والأشياء، والمقادير والكميات، والكتل والموازين، ويراكم المناهج والنظريات

المطلوبة لملء الفراغ الممتد بين الإنسان والطبيعة، واللازمة لإقتحام هذه الأخيرة والكشف عن جوهرها فهما ثم توظيفا لها. وهو الأمر الذي نقل وعي الإنسان الغربي إلي فضاء جديد عقلاني وموضوعي ومادي مكنه من طرح أسئلة جديدة تماما علي التاريخ الغربي بشكل أكثر جذرية نالت من جوهر النشاط الفكري القديم وخاصة حول تصور العلاقة بين الإنسان والله أدت في النهاية لقصر الدين علي المجال الروحي للإنسان، وحول أشكال تنظيم المجتمع لتقود في النهاية إلي جدل وحضور الديمقراطية الليبرالية، وهما، أي العلمانية والديمقراطية، المعلمين البارزين والمميزين للوعي الغربي في كتلته التاريخية المعاصرة.

أما ***الثالث*** فهو حركة الإصلاح الديني والتي أنتجت عبر صراع طويل وحروب دامية في أوربا خاصة في ألمانيا وفرنسا، المذهب البروتستانتي والذي يربط عالم الاجتماع الألماني الكبير ماكس يبر بينه وبين الرأسمالية وذلك في كتابه الشهير "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"(١٠) حيث يربط بين الرأسمالية وبين أمرين يعتبرهما جوهريين فيها هما: وجود المشروع الذي يكون هدفه تحقيق أعلي قدر من الربح، والتنظيم العقلاني الذي يبقي كوسيلة للوصول إلي هذا الربح. فما يحسم الأمر بين الرأسمالي الحقيقي، وأي مرابي أو مغامر هو السعي ليس إلي الربح الأقصي كحالة نهم نفسي، وإنما إلي الربح الدائم الذي يتحقق بفعل الرغبة الدائمة في مراكمة الربح عن طريق الإرادة الدائمة في الانتاج. وأما عن علاقتها بالبروتستانتية فيري يبر أنها – أي الرأسمالية – ليست في الواقع سوي الوريث الشرعي "للكالفينية" كأحد أهم تيارات البروتستانتية ذات الروح التطهرية حيث يوجد ذلك الزاهد الذي يحول العمل إلي نوع من العبادة ومن الصلاة المستمرة حيث الكال ينيون بفضل صرامتهم وتقشفهم يتجهون إلي إعطاء الأمور البشرية دلالة مقدسة، وهكذا يصبح العمل وتنظيمه بالنسبة إليهم نظاما ينبغي إقامته في الواقع تحقيقا للإرادة الإلهية، وحيث العقل الديني الطهراني يفهم الربح ليس كغاية في ذاته ولكن كوسيلة تقود إلي عمل منتج جديد

وتنظيم جديد يقود إلي الربح وهكذا تحقيقا للتراكم الرأسمالي الحقيقي الذي يسعي للتطوير وليس إلي الملذات.

لقد تفاعلت هذه العوامل معا: الكشوف الجغرافية، والثورة العلمية، والإصلاح الديني البروتستانتي لصياغة الروح الحديثة – في السياق الغربي – والتي صاحبها نمط جديد من الوعي بالعالم جوهره الإنشغال الكوني وليس المحلي أو الإقليمي حيث بلغ الوجود الإستيراتيجى للغرب أفق العالمية من منظور الجغرافيا السياسية منذ القرن السادس عشر وظل متناميا بعد ذلك وصانعا للنظام العالمي الواسع للحداثة من منظور المركزية الحضارية منذ القرن الثامن عشر.

ولعل هذا الوعى العالمى هو ما عبر عنه السير "هالفورد ماكيندر" أحد رواد الجغرافيا السياسية فى مطلع القرن العشرين بقوله[١١]: بعد أن ولي عصر كولمبوس، بات علينا أن نتعامل مع نظام سياسي محكم يتسم بنظرة شمولية تغطي الكرة الأرضية كلها، ذلك لأن كل إرهاصة للقوي الاجتماعية في أي ركن من أركان المعمورة لن يقتصر صداها علي مدار محيط نقطة إنفجارها وإنما سوف يتجاوزها إلي أقاصي الأرض. وهذا الإنشغال الكوني بالعالم لدي ماكيندر هو مبرر وأساس منهج النظم العالمية حيث يفترض هذا المنهج وجود نظام عالمي راهن كوني النطاق بحيث تصبح البلدان المختلفة مجرد أجزاء أو عناصر في بنيته الأكبر والأكثر رحابه بحيث يصبح من الصعب علينا أن نتفهم ما يقع من تحولات في مجتمع ما إلا من خلال الإطار الأوسع أي النظام العالمي الحداثي في كليته.

فعلي سبيل المثال لا يمكن فهم إنهيار الإمبراطورية البريطانية كظاهرة مجتمعية بريطانية -حسب ولارشتاين-[١٢] علي أسس محلية وإنما كنتيجة لتغيرات عالمية أوسع قادت إلي ما يمكن تسميته "إنهيار الهيمنة" وإنهيار الهيمنة لا يبدو أمرا استثنائيا حسب منهج النظم العالمية إذ أنه أمر تكرر كثيرا في دورات متعاقبة داخل الحقبة الحديثة الممتدة لخمسة قرون كاملة وهو الأمر الذي أدي إلي التحولات الداخلية في مراكز النظام العالمي الحداثي القائم داخل أوربا / الغرب رغم استمرار الغرب مركزا لهذا النظام. وهي

تحولات تحدث كنتيجة شبه منطقية لتراكم عوامل للقوة / الصعود، ثم إنحدار هذه العوامل سواء لدوافع داخلية تقود إلي الضعف المطلق، أو لدوافع خارجية تقود إلي الضعف النسبي قياسا إلي الصعود الكبير في قوة الآخرين من حول مركز الهيمنة.

وفي هذا السياق يتحدث تيلور وفلنت عن خمس دورات للهيمنة تعاقبت في الحقبة الحديثة وموزعة علي القرون الخمس تقريبا[١٣]:

- ففي القرن السادس عشر راحت كل من البرتغال وأسبانيا تتوسعان في الكرة الأرضية وفق معاهدة "توردیزیلاس" التي كان الباب إسكندر السادس قد توسط لإبرامها سنة ١٤٩٤م بحيث يقتسم الطرفان العالم خارج أوربا بينهما وذلك وفق خط وهمي في المحيط الأطلنطي علي أن تسيطر أسبانيا علي الأراضي الواقعة غربي هذا الخط، وأن تهيمن البرتغال علي الأراضي الواقعة شرقية.
- وفي القرن السابع عشر كانت هولندا تتحدي أسبانيا علي جانبي الكرة الأرضية وفي جزر الهند الشرقية.
- وفي القرن الثامن عشر أشتبكت فرنسا مع بريطانيا في معارك ضارية إمتدت مساحتها من أراضي كندا وصولا إلي الهند.
- وقد شهد القرن التاسع عشر زخما أوربيا عاما في التكالب للسيطرة علي القارة الأفريقية.
- وفي النصف الثاني من القرن العشرين كانت الهيمنة الأمريكية علي النظام العالمي ضمن منظومة الحرب الباردة أو مابعدها وحتي الآن.

ثم كان الدعم الذي تلقاه منهج "النظم العالمية" من المنهج التاريخي غير التقليدي لمدرسة "الحوليات" الفرنسية والتي رأت أن السياسة ليست إلا مجال واحد من مجالات أوسع تضم علي الأقل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تتداوله الكتابة التاريخية ومن ثم فلا داع للتطويل عند الكتابة التاريخية في التفاصيل السياسية والمناورات الدبلوماسية حيث يجب التركيز علي ما يسمي بـ "روح العصر" في هذه الجوانب جميعا وهي الفكرة التي ألهمت الأستاذ "فرناند بروديل" مصطلح "الدوام الطويل" الذي يعني عنده

الإستمرار التاريخي المادي والاجتماعي الذي تتقلب علي سطحه الأحداث السياسية[١٤].

وحسب مفهوم "الدوام الطويل" والذي يمكن اعتباره في إطار منهج النظم العالمية هو "نمط الإنتاج" فإننا لا نميل إلي تقسيم تيلور وفلنت لدورات الهيمنة داخل النظام العالمي الحداثي. وبدلا من ذلك نعتقد في أهمية التقسيم الثلاثي الذي يقدمه المؤرخ الأمريكي "جورج مودلسكي"[١٥] لدورات الهيمنة المنفودة علي منظومة العلاقات الدولية أو بالأحرى "النظام العالمي" والتي حدثت حسب تصوره مرات ثلاث فقط: الهيمنة الهولندية في القرن السابع عشر، والبريطانية في التاسع عشر، ثم الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين. وتشمل الهيمنة في الحالات الثلاث: السيطرة علي مجالات النشاط الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي غير أنها تقوم بالتأكيد علي أساس راسخ من التفوق الاقتصادي عبر مراحل ثلاث: تحقيق الدولة المهيمنة للتفوق في الكفاءة الانتاجية علي منافسيها ثم، تمكن رجال التجارة في هذه الدولة بالتالي من الحصول علي إمتيازات تجارية، وأخيرا تمكن رجال المال في هذه الدولة من تحقيق السيطرة المالية علي الاقتصاد العالمي. وعندما تتحقق هذه الخطوات الثلاث لدولة فإنها تتأهل لإحتلال موقع الهيمنة علي الساحة العالمية، ولقد تمكنت مثل تلك الدول من التحكم في نظام العلاقات الدولية لا عن طريق التهديد والوعيد وإنما من خلال موازنة القوي الأخري بطريقة تحول دون قيام إئتلاف منافس ونموه بما يكفي لتهديد الزعامة السياسية للدولة المهيمنة.

وهنا تربط دورات الهيمنة العالمية بموجات الاقتصاد العالمي اللوجستية الثلاث[١٦]. وتتضمن تلك الدورات السيطرة طويلة الأمد علي السوق العالمي للاستثمار والتي تدعم وجود الدولة المهيمنة. والاستثمار هنا سياسي وإقتصادي معا وهو ينتج بنية تحتية قوية تتمثل في شبكات الاتصال والمواصلات والمعاملات المالية علي اتساع النظام جنبا إلي جنب مع شبكة ديبلوماسية قوية أو قواعد عسكرية في نقاط متعددة من العالم. وبهذه الامكانات تتأهل القوة المهيمنة للإمساك بزمام الأمور. وتنتهي دورة الهيمنة

بنشوب حروب عالمية تستمر قرابة الثلاثين عاما وتنتهي ببروز قوة مهيمنة جديدة تعيد هيكلة النظام العالمي.

وبرغم جهود مركز الهيمنة للحفاظ علي هيمنته، فإن التقادم غالبا ما يصيبها مثلما أصاب هيمنة المركز السابق عليه وهي سنه كونية إلهية ووجودية فيما يبدو حسب الأية الكريمة "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض..." صدق الله العظيم[١٧]. غير أن روبرت كوكس يسعي إلي تفسيرها[١٨] بحقيقة أن الانفتاح الواسع في مناخ الليبرالية يمكن القوي المنافسة من إستنساخ منجزات التقدم التقني لنفسها لترقي من كفاءتها الإنتاجية كي تضاهي إنتاجية القوي المهيمنة، وهنا يبدأ الإضمحلال بداية في مجال الانتاج ثم في أحوال التجارة والمال للقوة المهيمنة إذ يلاحظ من الإستقراء التاريخي أن أثنين من القوي العظمي في مرحلة التدهور حاولتا أن تستترا خلف حلف تعقدانه مع القوة التي تتأهب لإحتلال مركز الصدارة، إذ لجأت هولندا وهي في مرحلة الإنهيار إلي التحالف مع بريطانيا التي كان نجمها يعلو صعدا إلي موقع الصدارة، وهو السيناريو نفسه الذي تم بين بريطانيا والولايات المتحدة في أعقاب ١٩٤٥م. وهذه السياسة تجعل إنتقال دفة القيادة أمرا ميسرا من ناحية، كما أنها تضفي مسحة من الشرعية علي الوضع الجديد من ناحية أخري.

في هذا السياق المعتمد "دورة الهيمنة" من ناحية و"الدوام الطويل" من ناحية أخري يمكننا الحديث عن نوعين من الدوام داخل نمط الانتاج الرأسمالي الذي شكل فضاء الإقتصاد العالمي الواسع، وأرضية النظام العالمي للحداثة طيلة القرون الخمس الماضية وهما: "الدوام المركنتيلي" من بداية القرن السادس عشر وحتي منتصف القرن الثامن عشر، و"الدوام الصناعي" من منتصف القرن الثامن عشر وحتي الآن. كما يمكن تحديد ثلاث دورات للهيمنة:

الدوام الأول : وهو الدوام المركنتيلى الذى مثل ركيزة للهيمنة الهولندية، والمركنتيلية ببساطة هي نقل السياسات التجارية للمدن العاملة في التجارة إلي يد الدولة الإقليمية وهو ما عزز نطاق التقييدات الإقليمية علي التجارة ليصبح إحدي الأدوات الرئيسية في صنع الدولة. ويرتبط صعود العالم المركنتيلي في

القرن السابع عشر ارتباطا مباشرا بالهيمنة الهولندية، فالدولة الهولندية التي كانت قد إنسلخت من سيطرة أل هابسبورج النمساوية بالثورة أواخر القرن السادس عشر كانت تتألف من مجموعة من المدن التجارية التي تملك حواجز دفاعية إقليمية تحميها من الغزو الخارجي، وكان وضع هذه الدولة ظاهرة غير طبيعية لأنها كانت تدار من قبل التجار لمصلحة التجار، وباختصار لقد نفذت إجراءات اقتصادية صارمة من أجل تعزيز تراكم الثروة داخل أراضيها، وكانت أول دولة إقليمية تفعل ذلك وبالتالي قدمت بديلا جديدا لمبرر وجود الدولة يركز علي الاقتصاد وليس علي السياسة والحرب ومجد الحاكم.

والحق أن النجاح الذي أحرزته الدولة الهولندية إنما كان يعني أن النظام العالمي قد تعزز كإقتصاد عالمي عندما رأت الدول الأخري ضرورة وجود سياسة تتجاوز مجرد الإدارة واسعة النطاق من خلال جهاز دولة وقد تمثلت نتيجة هذا الهجوم المضاد في ظهور واستقرار المركنتيلية، والتى قادت فى موازاة وبالهام حركة الاصلاح الدينى فى القرنين السادس والسابع عشر الى تكريس نظام الدولة القومية أو "النظام الوستفالى" الذى نهض بدورة على مجموعة من المعاهدات أنهت الحرب الثلاثينية التى اشعلتها هذه الحركة وخاصة بين المانيا وفرنسا فى الفترة من ١٦١٨ ــ ١٦٤٨م، وقلصت كثيرا سلطة البابا الدينية على العالم السياسى فى اطار الفصل بين السلطتين الروحية والزمنية، ومن ثم تقلص دور الإختلافات الدينية والمذهبية فى اشعال الحروب بل وفى ترسيم خطوط الإنقسام الإستيراتيجى والسياسى أمام دور التباينات "الحديثة" السياسية والاقتصادية والايديولوجية، كما تأكد مبدأ الاستقلال ومايتضمنه من احترام لحدود الدولة التى عليها تمارس السيادة الوطنية أو القومية فكان ذلك ايذانا بالقضاء التام على بقايا النظام الاقطاعى وامباراته المحدودة وصعود الدولة القومية الحديثة.

أما الدوام الثانى: فهو الدوام الصناعى وهو دوام طويل شهد تحولات داخلية عدة مثلت الأساس للهمينة البريطانية ثم الأمريكية . وهو نوع من الاقتصاد يقوم – حسب إدوارد ولا رشتاين[١٩] علي عناصر ثلاث أساسية :

أولها: السوق العالمية الواحدة التي يقوم عليها الاقتصاد وهي السوق الرأسمالية التي يتوجه الانتاج فيها إلي التصدير بالأساس وليس للإستهلاك المحلي وتتحدد أسعار المنتجات وفق متطلبات السوق العالمية حسب مبدأ المنافسة بين المنتجين حيث تقود عناصر الكفاءة التكنولوجية إلي حسم هذه المنافسة بدعم الأكثر تطورا بزيادة أسعار منتجاته والعكس للأقل كفاءة حتي يتم إخراجهم من السوق نفسها في النهاية وهو ما يقود إلي النمو الاقتصادي المتفاوت عبر العالم، وتعد العولمة المعاصرة التعبير الأحدث والأكثر تطورا للسوق العالمية.

وثانيها: النظام متعدد الأطراف إذ برغم وجود سوق واحدة عالمية فإن هنلك نظما سياسية متعددة علي خريطة العالم وهو تعدد مهم للمنظومة الإقتصادية الكبري لأنه لو قدر لأي نظام سياسي بعينه أن ينفرد بالسيطرة علي العالم فإن هذا سوف يؤدي بالضرورة إلي إخضاع السوق العالمية لهذا النظام السياسي ذاته، وهنا تنتفي المنافسة ويصبح الاقتصاد العالمي في عباءة هيمنة إمبراطورية. وهذه المعضلة تمثل لب السياسات الدولية أو الاقتصاد السياسي العالمي الذي يتطلب حالة من توازن القوي لضمان استمرارية مبدأ المنافسة الحرة كما كان الحال في مرحلة الحرب الباردة وقبل الإنهيار السوفيتي الذي أدي إنهياره إلي بدء مسار العولمة.

وثالثها: هو المنظومة الثلاثية حيث يري ولارشتاين أن عمليات الإستغلال الجارية عبر الاقتصاد العالمي تعمل دائما في صيغة ثلاثية. وواقع الأمر أنه في حالة عدم الندية أو التكافؤ يصبح المسرح العالمي ساحة مواجهة وصراع بين طرفين إثنين، إما إن دخل طرف ثالث في الحلبة فإن هذا يكون مدعاه لشئ من الاستقرار النسبي. ولذا تسعي البلدان القوية إلي خلق هذا الطرف الثالث ولذا فإن الوجود المتواصل للإقتصاد العالمي إنما يرجع جزئيا إلي نجاح الجماعات الحاكمة في الحفاظ علي وجود الطرف الثالث لتخفيف حدة الصراعات وذلك علي منوال الدور الذي تلعبه أحزاب الوسط بين اليمين واليسار في العديد

من النظم السياسية في العالم. ويشبه هذا إلي حد كبير الدور الذي تلعبه الطبقة الوسطي في المجتمعات في خلق التوازن بين الطبقة الرأسمالية، والطبقة العاملة منذ منتصف القرن الثامن عشر. وفي سياقات أخري يعد قبول جماعات إثنيه "وسطية" من قبيل ما يسمي "الفقراء البيض" عامل توازن تحرص عليه الطبقات الحاكمة في بعض المجتمعات لضمان الاستقرار والتوازن في المجتمعات التعددية، ولم يكن الإعتراف الرسمي بالهنود والملونين في صفوف السود والبيض في جنوب إفريقيا العنصرية سوي محاولة من هذا النوع لحماية طبقة مسيطرة من خلال دعم "حاجز إثني وسطي" ومن الناحية الجغرافية يقوم بهذا الدور ما يسميه ولا رشتاين دول شبه الأطراف التي تفصل بين قطبي الثراء الفاحش، والفقر الفاحش في عالمنا المعاصر.

ومن خلال هذه العناصر الثلاث أثبتت الرأسمالية بالفعل – وهي ميزة كبيرة لها – قدرة عالية علي النمو والتطور من داخلها قياسا إلي التشكيلات الإقتصادية الإجتماعية الأخري السابقة عليها. فهي كما يقول "دومينيك بلون" الباحث الفرنسي في كتابه "الرأسمالية الجديدة"[٢٠] لم تسجل علي الإقطاعية تقدما تاريخيا أعظم شأنا بما لا يقاس من التقدم الذي سجلته الاقطاعية علي العبودية فحسب. بل أنها – أي الرأسمالية – سجلت علي نفسها بالذات تقدما متزايدا باضطراد. وقد تقدمت الرأسمالية منذ بدايتها عن طريق المراحل، وقد كان أحد المحركات الرئيسية لهذا التطور الابتكار التقني الذي إستتبع باستمرار أيضا تجدد أنظمة الإنتاج حيث مرت بثلاث مراحل رئيسية نتوقف عن المرحلتين الأولتين منها لأن الثالثة ربما تمثل تحولا نوعيا باعتبارها ليس فقط ثورة صناعية ثالثة وانما باعتبارها ثورة علمية وتكنولوجية تؤسس لمرحلة الذروة فى الوعى بالعالم والتى يطلق عليها مصطلح "العولمة":

المرحلة الأولى: تمثلها الرأسمالية الكلاسيكية التي نسب إليها كارل ماركس ملامح الرأسمالية المتوحشة مصاصه دماء البروليتاريا علي مستوي التنظيم الاجتماعي والتي تولدت من الثورة الصناعية الأولي التي كانت إنجلترا مسرحها في الحقبة الممتدة بين ١٧٦٠ – ١٨٧٥م والتي

شهدت مولد النول الميكانيكي والألة التجارية وتطور صناعة الحديد والصلب والفولاذ. ولقد شهدت هذه المرحلة أولا حروب فرنسا النابليونية مع أغلب الملكيات الأوربية المحافظة وهى الحروب التى استمرت لثلث القرن وانتهت بمعاهدة واترلو ١٨١٥ التى كسرت أنياب نابليون وأجهضت المحاولة الفرنسية لتحدى الهيمنة البريطانية ولكنها لم تؤسس نظاما قانونيا جديدا بقدر ما كرست لنظام تفاعل دولى / أوربى نهض على قاعدة توازن القوى التى فتحت الباب لقرن كامل من الصراعات الأوربية التى أحسنت بريطانيا العظمى توظيفها من خلال استيراتيجيتى: التحالفات المرنة، والعزلة العظيمة فى تحقيق الهيمنة داخل أوربا وعلى العالم طيلة القرن التاسع عشر حيث دار الصراع الدامى على المستعمرات فى دول الشرق ، والجنوب وهو الصراع الذى دخلته المانيا بعد الوحدة والذى قاد الى الحربين العالميتين الأولي والثانية والتى يمكن اعتبارهما حربين المانيتين على المستعمرات مع الامبراطوريات الكلاسيكية البريطانية والفرنسية بعد توقيعهما لاتفاقية سايكس بيكو لاقتسام المشرق العربى. فضد النهج البسماركى العقلانى الذى اعتمد على القوة فى توحيد الداخل، والدبلوماسية فى التفاعل مع الخارج، قادت الروح الاستعمارية الجديدة المانيا الى سياسات عنيفة ورطتها فى الحرب الأولى، بينما كانت الثانية نتيجة شبه منطقية لهزيمة المانيا ولمعاهدة فرساى التى أذلتها ودفعت بالنازي الى تصدر المشهد الألمانى حيث استطاع توظيف تراث المثالية الألمانية وخاصة الهيجيلية لتغذية بوق العنصرية ممتطيا الديمقراطية الوليدة فى طريقه الى الحرب الثانية.

أما المرحلة الثانية: فتأسست على الثورة الصناعية الثانية والتي إقترنت بالاستخدام الواسع النطاق للطاقة الكهربائية وبإكتشاف المحرك الإنفجاري وبتطور الصناعات الكيماوية منذ العام ١٨٩٠، ولكنها نضجت فى مرحلة ما بين الحربين كركيزة لتجاوز صورة الرأسمالية المتوحشة وذلك عن طريق تعميم "النموذج الفوردي"[٢١] – نسبة إلي فورد صانع السيارات الأمريكي الكبير في القرن العشرين – والذي

تجاوز فكرة سياسة الحد الأقصي في التشغيل والاستغلال لليد العاملة منذ عام ١٩١٤م إلي فكرة جديدة جوهرها المشاركة في الأرباح عندما بادر إلي زيادة أجور عماله لتمكينهم من شراء سيارات شخصية من تلك التي ينتجونها بإيديهم وعلي هذا النحو تغيرت بصورة جذرية وضعية البروليتاريا في الرأسمالية الفوردية "نموذج دولة الرفاه" حيث نظر إلي البروليتاري كمستهلك وليس كعامل فقط يسهم ثراؤه في زيادة قدرته علي الاستهلاك ومن ثم في توسيع دائرة الانتاج ليربح الجميع.

وأيضا كركيزة لإسقاط الإمبراطوريات القديمة، وفى المقابل صعود الولايات المتحدة التى دخلت الحرب الأولى متأخرة وخرجت منها رابحة وان تأخر الإعلان النهائى عن مغانمها الى ما بعد الحرب الثانية عندما خرجت مع الاتحاد السوفيتي وهما في موضع الحامل التاريخي والقائد لهذه الثورة"الهندسية والبتروكيماوية والكهربية والنووية" وان في سياقين ايديولوجيين مختلفين ومن داخل كتلتين حيويتين قاريتين، مما قاد إلي الانشطار المعروف وشبه الكامل في بنية القوة العالمية بين الطرفين علي مستويي الجغرافيا السياسية والاقتصادية معا على النحو الذى أسس للنظام ثنائى القطبية واستيراتيجياته المعروفة كالردع النووى، والحرب الباردة، والوفاق الدولى وغيرها ما أسهم بشكل مباشر وحاسم في تطور النظام العالمي الحداثي علي أساس من المركزية الغربية التي كانت أوربا في قلبها طيلة الحقبة الحديثة قبل أن تنتقل إلي أطرافها – أي طرف المركز نفسه – في الحقبة المعاصرة لصالح الولايات المتحدة ومركزيتها بعد الحرب العالمية الثانية وعبر إزاحة داخلية في تجاويف الغرب ذاته كمركز واسع ضد الأطراف وشبه الأطراف الأخري في النظام العالمي الأوسع.

وعلي العكس من النظام التاريخي عبر الإقليمى الذى لم يعرف المركزية من منظور الجغرافيا السياسية الا كإستثناء، ومن منظور الجغرافيا الحضارية الا على نحو أولى فإن النظام العالمي الواسع للحداثة قام علي ظاهرة المركزية الأوربية كأساس وليس كإستثناء حيث بلغ الوجود الإستيراتيجى للغرب أفق العالمية من منظور الجغرافيا السياسية منذ القرن السادس عشر وظل متناميا

بعد ذلك وصانعا للنظام العالمي الواسع للحداثة، فالأخيرة بناء تاريخي شامل اجتماعي – سياسي – اقتصادى تأسس على مرحلة جديدة في العلم الذي هو بدورة أكثر أبنية التاريخ استقرارا واستمرارا لأنه يقوم سواء في تطوره أو في تأثيره على التراكم. ومن هنا فإن التراكم المعرفي لدى أمة يعني بالضرورة – رغم تبدل الحكام وتعاقب الإيديولوجيات – تراكما تاريخيا. فبدءا من هذه اللحظة تحول التاريخ إلى أبنية متمايزة للتقدم حينا، وللتخلف أحيانا أخرى حسب المواقف من العلم التي باتت بالضرورة مواقف من التاريخ. ومن هنا أصبحت الدولة القومية / الوطنية هي وحدة الفعل الأساسية، كما أصبح الاستقرار النسبي وليس التغير المستمر والانقلابي هو طبيعة الإرادات الفاعلة في التاريخ. حيث اتسم التقدم الأوربي بالاستمرارية، ولم تحدث تحولات تذكر، ناهيك عن التحولات الانقلابية، في بنية القوة العالمية منذ قرنين على الأقل اللهم إلا داخل تجاويف الغرب نفسه. ولأن من طبيعة الأشياء وسنن الكون أن الأقوى في التاريخ هو الأقدر على صياغة قواعده الأمرة وقوانينه المنظمة فقد اطلع الغرب عبر بؤرة القائدة بمهمة وضع القواعد القانونية "الانتداب والوصاية والحماية على رأسها" والمؤسسات الدولية "عصبة الأمم، الأمم المتحدة" والتحكم فى الإستيراتيجيات العالمية "الحرب الباردة وتوازنات الرعب النووي، والنظام العالمي الجديد" على نحو مستمر ومتعاقب في حقبة تاريخية أصبح العالم فيها أكثر اتصالا على نحو مكن لهذه القواعد من أن ترى وتعاش، ومن ثم وجد العالم نفسه محكوم بهذه القواعد وغيرها تلك التي لم يشارك أبدا في صنعها وأحيانا لم يعلم بها.

كما بلغ الوجود الغربى أفق العالمية من منظور المركزية الحضارية منذ القرن الثامن عشر حيث ساد ذكاء تاريخى خطى صاغته فلسفة التنوير، وتنامى مع رسوخ الحداثة ليصنع منذ القرن التاسع عشر نزعة التمركز الأوربى التى شكلت تدريجيا إيديولوجيا متكاملة إدعت عبر توليفات نظرية وتحيزات علمية تبلغ حد التزييف بسمو الغرب عرقيا ودينيا وفكريا بل بوحدته واستمراريته منذ بداية تاريخه بالمعجزة الفلسفية اليونانية وحتي الآن متمتعا بالطهر المعرفي والنقاء العرقي.

وهنا لم يعد ثمة إختلاف على التمييز الوجودى بين الغـــرب وبقيـة العـالم فالحدود الجغرافية والثقافية الفاصلة بين الغرب وهوامشه غير الغربية تبلـــغ من حدة الإحساس بها وتصورها فى ثقافة الغرب درجة أننا يمكن ان نعتـــبر هذه الحدود مطلقة. ويرافق سيادة هذا التمييز ما يسمية يوهانسن فابيان "تكران التعاصر" فى الزمن وإنقطاع جذرى على صعيد الفضاء الإنســـانى. وهكـذا يكون المشرق وإفريقيا والهند وأستراليا أماكن تسيطر عليها أوربـــا مـع أن أجناسا أخرى تسكنها.(٢٢)

ولم يتوقف تمركز الغرب حول نفسه عبر رحلـــة طويلـة مـن الفرضيـات المتحيزة عند حدود إنتاج صورة نقية لذاته، بل تجاوزها إلى حدود تركيـــب صورة مشوهة للآخر، فالعالم خارج نطاق أوربا نظر إليه بوصفـــه سـديما غامضا، وبدائيا وخاضعا لعلاقات اجتماعية تحتاج إلى تهشيم قبل أن يتم نشر الفضيلة والأخلاق والعقل فيه. ويقوم خطاب "هيجل" كدليل على هذه الرؤيـــة المشوهة للآخر(٢٣) فهو، أي هيجل، يرى أن الأفريقييـــن والأســيويين أشـد التصاقا بالدونية التي تميزهم في كل شـــئ عـن الغربييـن، أمـا السـكان الأمريكيون الجنوبيون فقد اعتبر هشاشة التكوين الطبيعي لبلادهم كافية للترفع عن الحديث عنهم. وعلى هذا النحو جرى تثبيت نظرة دونية للآخر ســـرعان ما أصبحت فلسفة لها بعد اجتماعي وسلوكي أدت إلـــى انقســـام فـــي الفكـــر الإنساني، فثمة عرق منح التفوق والرفعة والسمو واحتكر الحقيقة بكل أبعادها وثمة عرق آخر أختزل إلى الحضيض والدونية التي تجعلـــه يعيـش دائمـا إحساسا بالمديونية الأخلاقية والثقافية والدينية للآخر وهو ما أفضى إلى مزيـد من اليأس والخزلان وإفراغ الأنساق الثقافية من مضامينها والإجهاز عليـــها وغزوها بمضامين أنتجتها ظروف تاريخية مختلفة وهي لذلك لا تحقق نهضة هذا الآخر ولا تقدمه وإن كانت تزيد من تغريبه واغترابه.

وعبر بناء نرجسية الذات، وتشويه كل ذات أخـــرى فـــى نزعـــة هجوميـة واضحة، تمكنت نزعة التمركز الأوربى من التحكم فى ايقاع الفكر العـــالمى كله قبولا أو رفضا، فحتى عندما يجادل مفكرون من خارج الغرب معارضون للمركزية الغربية، فإنهم عادة لا يستطيعون نفي تفوق أو هيمنة أوربا كحقيقـة

تاريخية في هيكلة النظام العالمي للحداثة، وإن حاولوا تفسيرها بدوافع مختلفة عن تلك التي ترتكز إليها بحيث لا تبدو هذه الدوافع عنصرية مرتبطة بفضائل خاصة أو رقي ذاتي في العقلية الأوربية وحدها أو بتراكم ثقافي حضاري تم داخل تاريخها وحده وعلي نحو مستقل عن الآخرين.

obeikandl.com